الوضع الغذائي بمصر في ظل أزمة الحرب الروسية–الأوكرانية وآليات المواجهة

أ.د. هدى النمر*

مقدمة

لم تكد أزمة كوفيد–19 تنفرج وتقترب من مراحلها النهائية بما أحدثته من تعطل في سلاسل الإمداد، وارتفاع في تكاليف الشحن، وضعف في النظام الصحي العالمي، وارتفاع في كلفة الغذاء والطاقة، حتى انفجرت الحرب الروسية–الأوكرانية في 24 فبراير. وقد فاقمت هذه الأزمة من تلك التداعيات، غير أن آثارها ظهرت سريعاً بخلق أزمة غذائية عالمية جديدة نظراً لأن الدولتين المتحاربتين مساهمان بنصيب جوهري في الإنتاج والصادرات العالمية من السلع الغذائية الاستراتيجية. فهما يساهمان مجتمعين بنحو 28% في الإنتاج العالمي من القمح، و29% في الشعير، و15% في الذرة، و75% من الإنتاج العالمي لزيت عباد الشمس. كما أن روسيا تعتبر مصدراً رئيسياً للأسمدة الكيماوية، حيث تتحكم وحدها في تصدير نحو 15% من الأسمدة النيتروجينية (الغذاء الرئيسي للنباتات)، ونحو 17% من الأسمدة البوتاسية (Global Report on food crises, 2022)، كما يوفر البلدان معاً نحو ثمن مجموع السعرات الحرارية المتداولة في العالم (مجلة التمويل والتنمية، 2022). وبالتالي تتحكم الدولتان معاً في إنتاج نصيب كبير من الغذاء العالمي وفي مدخلات إنتاجه كذلك.

ووفقاً لبيانات (Hunger HotSpot FAO–WEP, 2022) فإن روسيا وأوكرانيا يساهمان معاً بنحو 36% من تجارة القمح، وبنحو 27% من تجارة الشعير، وبنحو 17% من تجارة الذرة الصفراء (والتي تمثل نحو 75% من مكونات الأعلاف النباتية للماشية والدواجن)، وبنحو 73% من تجارة زيوت عباد الشمس (49,6% لأوكرانيا و23,1% لروسيا)، بما يشير إلى دورهما الكبير كذلك في تجارة الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية.

تعتمد ما يقرب من 50 دولة على الاتحاد الروسي وأوكرانيا في توفير ما لا يقل عن 30% من احتياجاتها من استيراد القمح، ومن بين هذه البلدان تستورد 26 دولة أكثر من 50% من احتياجاتها من القمح من هذين البلدين (FAO, April, 2022).

* أستاذ بمركز التخطيط والتنمية الزراعية– معهد التخطيط القومي

وفي ضوء ذلك الوضع أسرعت الحرب من وتيرة أزمة نقص الغذاء، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في العديد من دول العالم، وخاصة الدول التي تعاني من فجوة غذائية وتعتمد على استيراد الغذاء، والدول الأقل نمواً، والدول منخفضة الدخل.

1.تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي:

لم تلبث دول العالم أن تشهد مظاهر التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، إلا وجاءت الحرب الروسية-الأوكرانية لتنذر بخطر متزايد متمثل في العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية مثل التضخم، وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، وارتفاع أسعار السلع الغذائية. وقد تزامن ذلك مع التحذيرات التي أصدرتها منظمة "الفاو" بشأن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي العالمي للأجيال القادمة، حيث تؤكد تقارير الأمم المتحدة زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء سنوياً (Emad, M, 2022).

1.1 صور وأشكال تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي

اتجهت أنظار دول العالم منذ بدء الحرب لتتبع مجرياتها ورصد تداعياتها محلياً وإقليميا ودولياً. ورغم أن هذه الحرب تدور رحاها على أرض أوروبية خالصة، فإن تداعياتها انتشرت بسرعة فيما بين معظم دول العالم. تعددت صور وأشكال تداعيات وتأثيرات الحرب الاقتصادية والاجتماعية خلال الشهور الخمسة منذ اندلاعها من حيث عمق وشدة هذه التأثيرات، ومدى تطورها، وانتشارها وتأثيرها على الأمن الغذائي فيما بين دول العالم، ويمكن عرض أهم تداعيات وتأثيرات هذه الحرب فيما يلي:

- **الحد من القدرة الإنتاجية الزراعية لأوكرانيا**، من خلال ما تشهده من النزوح الجماعي للسكان، ومن ثم خفض أعداد اليد العاملة والعمالة الزراعية، وتدمير البنية التحتية الحيوية وخاصة السكك الحديدية، ومرافق تخزين الحبوب، وغلق العديد من الموانئ البحرية، كما تم قطع طرق الإمداد البحري الرئيسية عبر البحر الأسود. وهذا ومن شأنه ليس فقط عرقلة شحن صادرات الموسم الزراعي السابق، لكن سوف يعرقل كذلك تسويق الحاصلات الزراعية ناتج موسم الحصاد الحالي والذي بدأ من منتصف العام الحالي 2022، وربما لما بعده من مواسم. ومن الصعب كذلك على أوكرانيا ممارسة النشاط الزراعي بطاقة كاملة في الأمد القريب نظراً لوقوع معظم الأراضي الزراعية في المناطق التي تسعى روسيا السيطرة عليها.

- **نقص المعروض عالمياً من الغذاء**، وكذا المتاح للاستيراد من السلع الغذائية نتيجة لفرض العديد من الدول المنتجة قيوداً صارمة على صادراتها الغذائية –وعلى سبيل المثال تشمل القيود المفروضة حالياً على التصدير والاستيراد نحو 21% من حجم التجارة العالمية للقمح (مدونة البنك الدولي، أغسطس، 2022) –بهدف إبقاء الإمدادات الغذائية الاستراتيجية داخل حدودها لتوفير احتياجات مواطنيها الغذائية. ويأتي في مقدمة الدول التي فرضت حظراً مؤقتاً على بعض صادراتها الغذائية والسمادية روسيا، والهند (ثاني أكبر منتج للقمح في العالم) التي قيدت خلال شهر مايو 2022 بيع السكر في الأسواق الدولية، وذلك بعد أيام من حظرها تصدير القمح (كما طلبت الحكومة من البائعين الحصول على إذن محدد من السلطات لتصدير السكر خلال الفترة من أول يونيو إلى 31 أكتوبر2022). وإندونيسيا (أكبر دولة مصدره لزيت النخيل) فرضت كذلك حظراً على صادراتها من الزيت، كما فرضت كل من المجر وتركيا قيوداً على تصدير بعض السلع الغذائية. فضلاً عن ذلك فقد تعرض الإنتاج من السلع الغذائية للنقص بالكثير من مناطق الإنتاج، وخاصة بدول أمريكا اللاتينية نتيجة لظروف الجفاف التي تشهدها تلك الدول.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن مجموعة الدول السبع قد اتخذت مؤخراً خطوة مهمة تمثلت في التعهد بعدم فرض حظر على تصدير المواد الغذائية واستخدام جميع الأدوات وآليات التمويل لتعزيز الأمن الغذائي العالمي (مدونة البنك الدولي، أغسطس، 2022).

- **إغلاق الموانئ الأوكرانية الواقعة على البحر الأسود**، ومن ثم حدوث تكدس في الموانئ وتعطل واختناق سلاسل الإمداد العالمية، مما أدى إلى تفاقم العجز في الإمدادات العالمية من السلع الغذائية، وارتفاع تكاليف الشحن، واللجوء إلى مسافات نقل أطول ومحطات ترانزيت أكثر، مما ساهم في ارتفاع أسعار السلع الغذائية لمستوى غير مسبوق.
- **ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية**، وخاصة الزيوت والحبوب جدول رقم (1)، مما نتج عنه مزيد من الموجات والضغوط التضخمية والتي تؤدي بدورها إلى تآكل قيمة الدخول، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. ويرجع ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً إلى ارتفاع الطلب على الغذاء، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، ويأتي في مقدمتها أسعار الأسمدة الكيماوية وأسعار الطاقة (وخاصة أسعار الديزل–والتي شهدت ارتفاعات كبيرة مقارنة بأسعار الغاز–الذي يعد مصدر وقود الشاحنات والجرارات وغيرها من وسائل النقل)، وذلك بجانب ارتفاع أقساط التأمين على النقل، ومن ثم ارتفاع تكاليف الشحن.

جدول رقم (1): المؤشرات الشهرية لأسعار الغذاء الحقيقية(الفاو) شهر يناير 2020–شهر يونيو 2022(شهري)–2014=100

شهر	الرقم القياسي لأسعار الغذاء	الرقم القياسي مؤشر أسعار اللحوم	الرقم القياسي لأسعار منتجات الألبان	الرقم القياسي لأسعار الحبوب	الرقم القياسي مؤشر أسعار الزيوت	الرقم القياسي لأسعار السكر
2020-01	103.6	104.7	105.0	101.8	109.9	88.5
2020-02	100.5	101.5	104.0	100.6	98.6	92.4
2020-03	96.2	100.5	102.6	99.1	86.3	74.7
2020-04	93.5	97.9	96.8	100.7	82.0	63.9
2020-05	92.1	96.4	95.4	99.1	78.6	68.6
2020-06	94.3	95.8	99.4	98.4	87.5	75.7
2020-07	95.0	93.2	102.9	98.3	94.2	76.8
2020-08	96.9	93.2	103.2	100.3	99.8	82.0
2020-09	99.1	92.5	103.4	105.4	105.7	79.8
2020-10	102.5	92.8	105.6	113.3	107.6	85.6
2020-11	106.7	94.3	106.5	116.1	123.2	88.5
2020-12	109.8	95.9	110.4	117.6	132.6	88.1
2021-01	112.9	95.5	110.7	124.4	138.2	93.7
2021-02	116.0	97.3	112.5	125.5	146.7	99.7
2021-03	118.6	100.2	116.9	123.3	158.5	95.7
2021-04	121.4	103.8	118.5	125.5	161.3	99.5
2021-05	127.5	106.8	120.5	133.0	174.0	106.2
2021-06	124.6	110.1	119.3	129.6	156.9	107.2
2021-07	123.9	113.5	116.1	125.6	154.7	109.0
2021-08	127.3	112.8	115.6	129.7	165.0	119.9
2021-09	128.5	112.1	117.5	132.1	167.7	120.6
2021-10	132.5	111.4	120.8	136.4	183.9	118.4
2021-11	134.6	111.9	125.3	140.7	183.6	119.6

2021-12	133.0	110.5	128.3	139.8	177.6	115.8
2022-01	132.7	109.7	129.8	137.6	181.9	110.2
2022-02	138.0	110.9	138.5	142.1	197.4	108.1
2022-03	156.3	116.7	142.7	166.5	246.4	115.4
2022-04	155.0	119.3	143.5	166.0	232.4	118.9
2022-05	154.5	120.0	140.8	169.8	224.3	117.8
2022-06	150.9	122.0	146.5	162.7	207.2	114.8

- Source: FAO Food Price Index, https://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/

- **وتجدر الإشارة أن الظروف مهيأة لاستمرار الارتفاع في أسعار السلع الغذائية**، إذا ما استمرت الدول في فرض قيود جديدة على الصادرات لاحتواء ضغوط الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى حدوث "تأثير مضاعف" على الأسعار العالمية. ففي حالة قيام أي من أكبر خمسة مصدرين للقمح (على سبيل المثال) بحظر الصادرات سيتمثل الأثر التراكمي لهذه التدابير في زيادة الأسعار العالمية بنسبة 13% على الأقل، بل وأكثر من ذلك بكثير إذا ما أبدى المصدرون الآخرون رد فعل مماثل (مدونة البنك الدولي، أغسطس، 2022).
- **الارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة الكيماوية**، والتي شهدت زيادة قدرها 30% تقريبًا منذ بداية عام 2022 (بعد زيادتها بنحو 80% خلال العام الماضي Blogs, world bank, April, 2022)، ويوضح الشكل رقم (1) تطور أسعار الأسمدة خلال الفترة (أبريل 2022- أبريل 2022). ويشير المحللون إلى أن هناك مخاوف من تفاقم الوضع بشأن المعروض من السلع الغذائية في السوق العالمي، و القدرة على تحمل تكلفة الأسمدة وتوافرها إذا ما استمر أمد الحرب، وذلك نظراً لاحتلال روسيا المرتبة الأولى في تصدير الأسمدة النيتروجينية، وثاني أكبر مورد للبوتاسيوم، وثالث أكبر مصدر للأسمدة الفسفورية (FAO, April, 2022)، من جهة، واعتماد العديد من المنتجات الزراعية بشكل أساسي على الأسمدة لرفع الجودة، وزيادة الإنتاج من جهة أخرى.

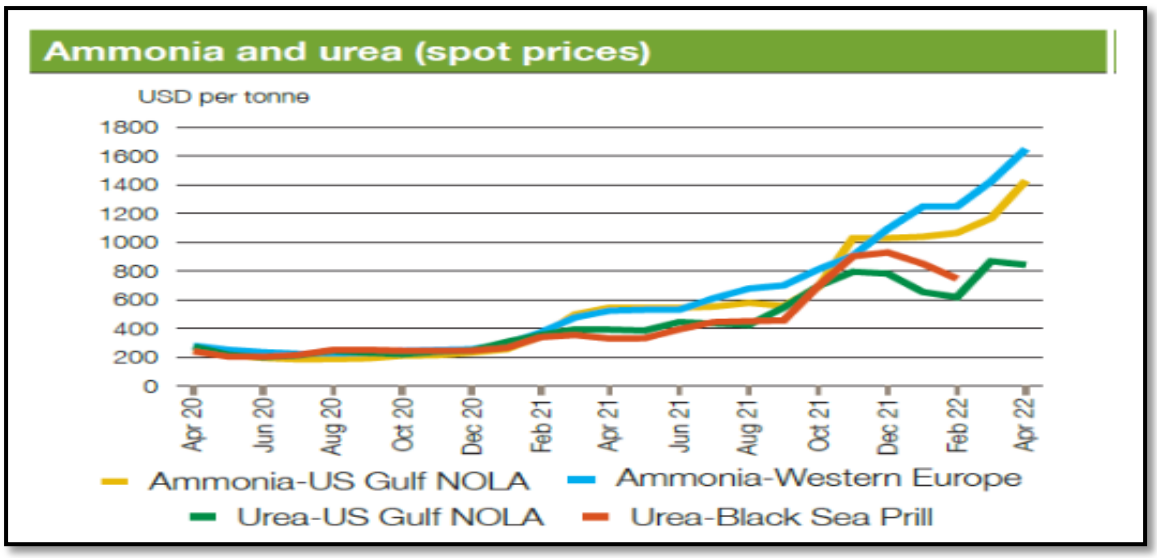

شكل رقم (1): تطور أسعار الأسمدة خلال الفترة (أبريل 2020–أبريل 2022)

Source:https://farmpolicynews.illinois.edu/2022/05/prices-of-most-fertilizers-continue-rise-as-wheat-prices-climb-on-supply-concerns/

- **لجوء العديد من الدول وخاصة الأوروبية إلى وضع سقف لاستهلاك مواطنيها**، من بعض السلع الغذائية التي شهدت أسعارها العالمية زيادة كبيرة، ويأتي على رأسها الزيوت.

وتجدر الإشارة أن تداعيات الحرب لم تتوقف عند ارتفاع أسعار السلع الغذائية ونقص المعروض منها، ولكنها امتدت إلى أزمة في الوصول وأولوية الحصول على الغذاء من الدول المصدرة، حيث أصبح ذلك لا يخضع –في بعض الحالات–لآليات بورصات الغذاء فقط، ولكنه يخضع كذلك للسياسات والتوافقات والتحالفات للدول الكبرى المصدرة للسلع الغذائية.

وجدير بالذكر أنه ظهرت بوادر أمل لانفراجه في أزمة الغذاء خلال شهر يوليو 2022 بعقد اتفاق بين روسيا وأوكرانيا برعاية أمُمية ووساطة تركية لإعادة فتح موانئ أوكرانيا على البحر الأسود، والافراج عن ملايين الأطنان من شحنات الحبوب، وقد بدأ بالفعل في أوائل شهر أغسطس 2022 خروج أولى سفن الحبوب من الميناء.

2.1.مخاطر تراجع الأمن الغذائي جراء الحرب

بجانب تداعيات التغيرات المناخية وتأثيرات جائحة كوفيد–19 دفعت الحرب الروسية–الأوكرانية الملايين إلى الاقتراب من المجاعة، حيث أدى ارتفاع التضخم والعجز المالي والديون القياسية إلى تقييد قدرة العديد من البلدان عن تلبية الاحتياجات الغذائية لمواطنيها. ولذا فقد تزايد أعداد المواطنين الذين

يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وتباينت أعدادهم فيما بين مناطق العالم المختلفة، وكانت مناطق غرب، ثم شرق، ثم جنوب القارة الأفريقية الأكثر تأثراً، يليها مناطق آسيا، ثم وسط وشمال أفريقيا شكل رقم(2).

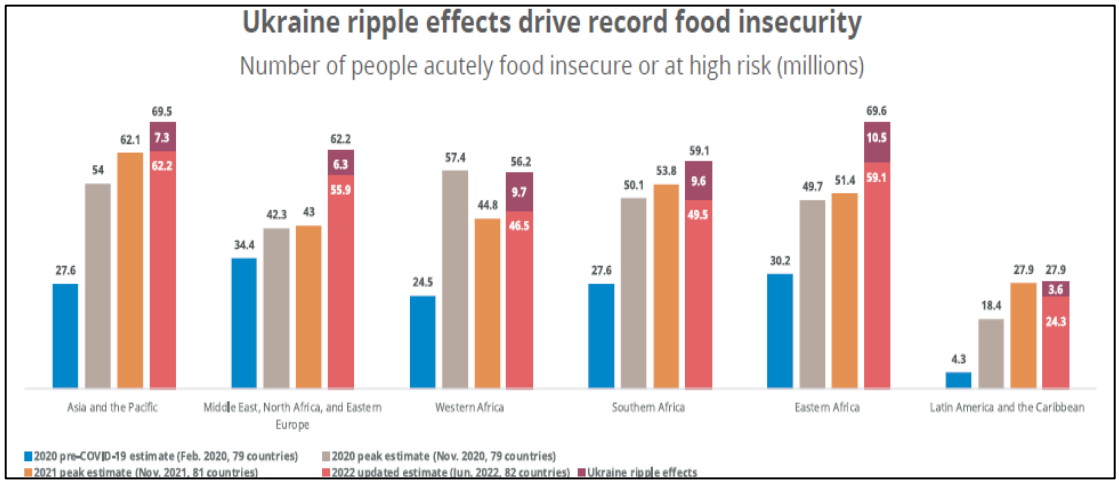

شكل رقم (2): تأثير الحرب في أوكرانيا على انعدام الأمن الغذائي على مستوي مناطق العالم المختلفة

Source: World Food Program (WFP) (2022). Global food crisis: Update on the World's unprecedented needs.

في ضوء تداعيات الحرب على الأمن الغذائي حذر رئيس البنك الدولي في 25 مايو 2022 من أن الحرب وتأثيرها المتوقع على الغذاء والطاقة والأسمدة قد تؤدي إلى ركود عالمي. كما حذر الأمين العام للأمم المتحدة في 18 مايو2022 من أن الشهور القادمة مهددة بظهور شبح نقص الغذاء العالمي والذي قد يستمر لسنوات عديدة، حيث سيؤدي ارتفاع تكلفة المواد الغذائية إلى زيادة عدد الأشخاص الذين لا يتلقون القدر الكافي من الغذاء بواقع 440 مليوناً ليصل الإجمالي إلى 1,6 مليار شخص، وهناك ما يقرب من 250 مليون نسمة على شفا المجاعة. وفي حال ما استمرت الحرب لفترة طويلة قد يقع مئات الملايين من الأشخاص في مناطق عديدة من العالم في براثن الفقر، وفي هوة انعدام الأمن الغذائي، كما قد تنتشر الاضطرابات السياسية. وأشار تقرير للإيكونوميست إلى أنه في حال استمرار الحرب بين الدولتين (وهو أمر وارد) من المرجح موت العديد من الناس جوعاً.

حذر كذلك الرئيس الفرنسي من أن قارتي أوروبا وأفريقيا سيشهدان اضطراباً كبيراً على الصعيد الغذائي خلال 12-18 شهر قادمة بسبب الحرب. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة أصبح الأمن الغذائي العالمي على المحك نظراً لأن روسيا وأوكرانيا يعدان من أكبر خمس دول مصدرة للحبوب في العالم، وتبلغ قيمة التجارة الزراعية مع هذين البلدين نحو 1,8 تريليون دولار (مركز

التجارة العالمي، 2021). ووفقاً لوكالة رويترز من المحتمل أن تزداد أزمة الغذاء سوءً في ظل إقدام المزيد من الدول على وقف صادراتها من السلع الغذائية الاستراتيجية في محاولة منها للسيطرة على التضخم الداخلي.

حذرت كذلك منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من أن الحرب الروسية الأوكرانية قد تهدد الأمن الغذائي المصري باعتبار مصر تُعد أكبر مستورد للقمح في العالم، وأنها تعتمد على توفير 80% من احتياجاتها من القمح، و73% من احتياجاتها من زيت عباد الشمس من هاتين الدولتين (Hunger HotSpot FAO–WEP, 2022).

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنه قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية حذر برنامج الغذاء العالمي من أن عام 2022 سيكون عاماً سيئاً بشأن الإنتاج العالمي من الغذاء لتأثر إنتاج الصين (أكبر منتج للقمح في العالم) كثيراً من تأخر موسم الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة بالهند (ثاني أكبر منتج للقمح في العالم)، وظروف الجفاف التي تشهدها كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواي. وضاعفت الحرب من تأثير تلك المخاطر على الفقراء في دول العالم وخاصة منخفضة الدخل منها، حيث تنفق الأسر في الاقتصادات الناشئة حوالي 25% من ميزانياتها على الغذاء، ترتفع هذه النسبة إلى 40% في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، كما أن الخبز في مصر يوفر 30% من السعرات الحرارية الغذائية (Global Report on food crises, 2022). وأعلن برنامج الأغذية العالمي مؤخراً أن نحو 37 مليون شخص وصلوا إلى مرحلة الجوع الشديد بسبب تبعات الحرب (IDSC, 24 July).

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي أن الأسعار الآخذة في الارتفاع ربما تؤدي إلى التوترات الاجتماعية في بعض البلدان كتلك التي لديها شبكات أمان اجتماعي ضعيفة، وفرص عمل قليلة. كما أشار الصندوق أن هناك علامات واضحة على أن الحرب الروسية –الأوكرانية وما أفضت إليه من قفزة في تكاليف السلع الأولية الضرورية سيزيد المصاعب التي تواجه صناع السياسات في بعض البلدان لتحقيق التوازن الدقيق بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي من الجائحة.

في خضم هذه التداعيات الحادة على كافة الأصعدة برزت استجابات على المستوى الدولي لأزمة الأمن الغذائي والحد من أثارها، فقد أعلن البنك الدولي[1] عن إجراءات يخطط لاتخاذها كجزء من استجابة

[1] https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/05/18/world-bank-announces-planned-actions-for-global-food-crisis-response/

عالمية شاملة لأزمة الأمن الغذائي المستمرة، بما يصل إلى 30 مليار دولار وذلك في المشاريع القائمة والجديدة في مجالات مثل الزراعة، والتغذية، والحماية الاجتماعية، والمياه، والري. سيشمل هذا التمويل جهودًا لتشجيع إنتاج الأغذية والأسمدة، وتعزيز النظم الغذائية، وتسهيل زيادة التجارة، ودعم الأسر والمنتجين الضعفاء.

هذا وستتناول الاستجابة العالمية لمجموعة البنك الدولي أربع أولويات[2] وهي: (ا) دعم الإنتاج والمنتجين: وذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية للمدخلات، والتركيز على الاستخدام الأكثر كفاءة للأسمدة، وإعادة تخصيص السياسات العامة والنفقات لدعم المزارعين والمخرجات بشكل أفضل. (2) تسهيل التجارة المتزايدة: والالتزام بتجنب قيود التصدير التي تزيد من أسعار الغذاء العالمية وقيود الاستيراد التي تضر بالبلدان النامية. (3) دعم المستهلكين والأسر الأكثر تضرراً عن طريق شبكات الأمان، بتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة، وتجديد آليات تمويل الاستجابة المبكرة. (4) الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي المستدام: وتعزيز النظم الغذائية لجعلها أكثر مرونة في مواجهة المخاطر المتزايدة (النزاعات، والمناخ، والآفات، والأمراض)، واضطرابات التجارة والصدمات الاقتصادية، والموازنة بين الاحتياجات الفورية / قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل. من ناحية أخري، قام برنامج الأغذية العالمي كاستجابة لأكبر أزمة غذائية في العالم، بتنشيط حالة طوارئ عالمية مؤسسية، من خلال زيادة المساعدة الغذائية والتغذوية المباشرة لمنع المجاعات والموت.

2. الوضع الغذائي في مصر فيما قبل وأثناء الحرب الروسية الأوكرانية

1.2. الوضع الغذائي في مصر فيما قبل الحرب

يعتبر الأمن الغذائي، أو الحق في الغذاء من أهم الحقوق الأساسية التي يجب على الدولة توفيرها لمواطنيها، فالحق في الغذاء هو المحدد الأساسي والحيوي لضمان حياة كريمة، كما يعد عاملاً حيوياً لعديد من الحقوق الأخرى مثل الحق في الصحة العامة.

وقد كشفت الحرب عن هشاشة النظام الغذائي والزراعي في مصر، حيث تقدر الفجوة الغذائية عام 2020 بنحو 60% من الاحتياجات، وتصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو 51%، 25%، 30%، 3%، 1%، 57% بكل من القمح، والذرة الصفراء، والفول البلدي، والزيوت، والعدس، واللحوم الحمراء على التوالي (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مارس 2022)، مما يشير إلى الأهمية القصوى

[2] https://blogs.worldbank.org/opendata/fertilizer-prices-expected-remain-higher-longer

لاستيراد مصر هذه السلع من الخارج لسد هذه الفجوة، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضه للصدمات الخارجية.

وتجدر الإشارة أن مصر لا تعاني من انعدام أمن غذائي مزمن ولكنها تعاني من مشكلة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية، وتعزي الفجوة في السلع الغذائية إلى العديد من التحديات التي يعاني منها ويأتي في مقدمتها محدودية الأراضي الزراعية ومياه الري، وضعف إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية، ومن ثم انخفاض العائد المحقق منها، وخاصة في ظل ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج، ويأتي في مقدمتها الطاقة والأسمدة والمبيدات. وذلك بجانب التعدي على الأراضي الزراعية والذي بلغ متوسط معدله السنوي نحو 5,9 ألف فدان خلال الفترة (2015–2020)، مقابل متوسط معدل سنوي قدره 13,6 ألف فدان خلال الفترة (2011–2014) (هدى النمر، 2020)، وذلك بجانب التأثيرات المعاكسة للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. هذا وتأتي في مقدمة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر ارتفاع معدلات النمو السكاني.

وفي ضوء تلك التحديات شهدت الواردات الغذائية لمصر تزايداً مطرداً عاماً بعد عام بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي عن تلبية كافة الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين في ظل تسارع النمو السكاني من ناحية، وتحسن متوسط دخل الفرد الحقيقي من ناحية أخرى، حيث ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من الحاصلات الزراعية من نحو6,4 مليار دولار عام 2017 إلى نحو عشرة مليار دولار بنهاية عام 2021. وعلى مستوى السلع الاستراتيجية فإن مصر تستورد سنوياً ما يقرب من عشرة مليون طن قمح بلغت قيمتها حوالي 2.7 مليار دولار عام 2021 بسبب ارتفاع معدلات استهلاكه كثيراً عن معدلات إنتاجه (شكل رقم –3) (3))، أما الذرة الصفراء التي تمثل 70% من مدخلات صناعة الأعلاف للثروة الحيوانية والداجنة والسمكية فإن مصر قد استوردت منها ما قيمته 2,1 مليار دولار عام 2021/2020. وبالنسبة لواردات مصر من الزيوت عام 2021 فقد بلغت قيمتها 1.4 مليار دولار (UNCOMTRADE Statistics).

وتوضح بيانات الشكل المقابل التالي أن استهلاك القمح بلغ 12.8 مليون طن في عام 2000 و 20.6مليون طن في عام 2022 وبمتوسط نمو سنوي 2.19٪. في حين بلغ الإنتاج المحلي6.35 مليون طن في عام 2000 و9.8 مليون طن في عام 2022 تمثل نموًا بنسبة 1.99 ٪ في حين سجلت الواردات معدل نمو 2.75٪ على أساس سنوي.

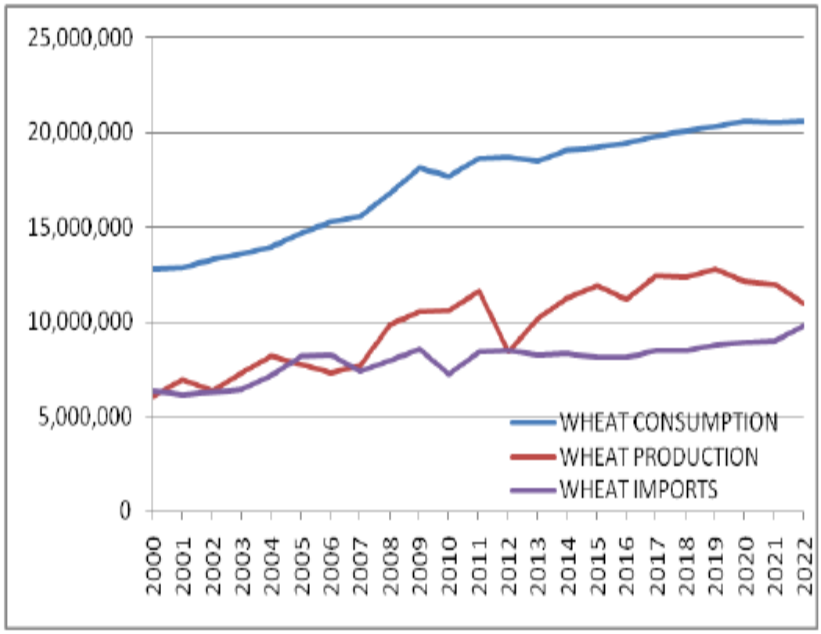

شكل رقم (3): تطور استهلاك وانتاج واستيراد القمح في مصر (2000–2022) –الطن

Source: (Markopoulos, T., 2022: 5)

وفي إطار هذا السياق ووفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) الصادر عن مركز إيكونوميست إيمباكت، حققت مصر عام 2021 درجة قدرها 60,8 (من مائة) في المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي (Economist. Impact, 2021) لتأتي في الترتيب 62 من بين 130 دولة، في حين جاء أفضل ترتيب لها في مؤشر الموارد الطبيعية والصمود حيث احتلت المركز 44 (بقيمة 52). كما جاءت في الترتيب 68 (بقيمة 66.5) في مؤشر القدرة على الشراء، وفي الترتيب 49 (بقيمة 60) في مؤشر الإتاحة، بينما كان ترتيبها أكثر تراجعاً في مؤشر الجودة والسلامة حيث احتلت المركز 71 بقيمة قدرها 60,7. وتشير هذه المؤشرات إلى هشاشة وضع الأمن الغذائي في مصر فيما قبل الأزمة الحالية مما يجعله أكثر عرضه للتأثر بتداعيات هذه الأزمة.

2.2. أثر الحرب على الإمدادات الغذائية في مصر

يزيد من عمق تداعيات الأزمة العالمية الحالية على مصر اعتماد مصر على استيراد السلع الغذائية وخاصة الحبوب والزيوت بشكل رئيسي من الدولتين طرفي الصراع، ومن ثم تأثر الإمدادات منها سلباً حال عدم انتظام سلاسل التوريد، وارتفاع الأسعار لنقص المعروض السلعي في السوق العالمي بسبب ظروف الحرب. فمصر تستورد من كل من روسيا وأوكرانيا ما يقرب من 37% من جملة الفاتورة الاستيرادية للسلع الغذائية، كما أن ما يتم استيراده من القمح من هاتين الدولتين معاً يقدر بنحو 81%

من إجمالي واردات مصر من القمح، منها 60% من روسيا، و21% من أوكرانيا. أما الذرة الصفراء فتعد الأرجنتين وأوكرانيا والبرازيل أهم الدول المصدرة لها إلى مصر بنسبة تقدر بنحو 80% من إجمالي واردات مصر منها. وبالنسبة للزيوت فإن مصر تستورد ما يعادل 54,4% من جملة وارداتها من زيت عباد الشمس من أوكرانيا، و18,1% من روسيا بإجمالي 73% من جملة الاحتياجات الاستيرادية. كما تعتمد مصر على الأرجنتين في تدبير نحو 62% من جملة وارداتها من زيت فول الصويا (Global Report on food crises, 2022).

وفي ضوء هذا الوضع فإن تداعيات الأزمة على إمدادات الغذاء في مصر تتمثل فيما يلي:

- **صعوبة العثور على موردين جدد للسلع الغذائية** في ظل نقص الإمدادات الدولية من الغذاء، وتكالب الدول على البحث عن مصادر جديدة –لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية–بديلة للدولتين المتحاربتين.

صعوبة الحصول على الاحتياجات المطلوبة من السلع الغذائية التي يعتمد على الاستيراد في توفيرها بسبب إغلاق بعض الموانئ التجارية بأوكرانيا، وتعطل سلاسل الإمداد الغذائي، والقيود المفروضة على روسيا، وإعلان الكثير من الدول عن التوقف، أو خفض صادراتها من بعض السلع الغذائية، كما سبق الإشارة إلى ذلك. يضاعف كذلك من قصور الإمدادات نقص الإنتاج العالمي من بعض الحاصلات الزراعية بسبب ظروف الجفاف التي تعاني منها العديد من الدول مثل البرازيل، والأرجنتين (يواجهون نقص في إنتاج الذرة وزيت عباد الشمس)، وأندونيسيا، وماليزيا (يواجهون نقص في إنتاج زيت النخيل). الأمر الذي يتطلب من مصر البحث عن مناشئ مصادر جديدة، وهو أمر ليس بالسهل في ظل تزايد طلبات الشراء لتلك السلع من الدول التي تعتمد على الاستيراد في توفيرها، وخاصة دول الشرق الأوسط وأفريقيا من جهة، وارتفاع تكاليف الشحن كلما بعدت المناشئ المصادر عن مصر، حيث تستغرق رحلات الشحن عشرة أيام في الأماكن القريبة، وتمتد إلى 24 يوماً في حالة الشحن من الولايات المتحدة والأرجنتين، وتصل إلى 28 يوماً في حالة الشحن من كندا (دراسة اقتصادية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022).

ارتفاع تكلفة الحصول على السلع الغذائية في ظل القفزات الكبيرة والمتواصلة في الأسعار العالمية لتلك السلع حيث ارتفعت أسعار القمح إلى مستويات قياسية لم تصل لها منذ عشر سنوات، ففي حين لم تتخط الأسعار قبل الأزمة الحالية 220 دولار للطن، ارتفعت في غضون ساعات من الغزو الروسي لأوكرانيا إلى أكثر من 330 دولار، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتصل إلى 522 دولار للطن خلال شهر مايو 2022، كما ارتفعت أسعار الذرة من 276 دولار للطن في يناير 2022 إلى 335 دولار للطن في مارس 2022، ثم إلى 344 دولار للطن في مايو 2022، أما زيت عباد الشمس فقد

بلغت أسعاره خلال الشهور الثلاثة المذكورة على التوالي 1,41، و2,36، ثم 2,08 ألف دولار للطن. (/https://www.indexmundi.com/commodities)

انعكاس الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الغذائية (وللطاقة كذلك) على الأسعار المحلية لتلك السلع، وكذا على أسعار المنتجات الغذائية التي تستخدم السلع الغذائية فيها كمدخلات في عمليات الإنتاج وفي مقدمتها الخبز والمخبوزات وغيرها من المنتجات الغذائية، وهو ما يمثل تهديداً محتملاً للقوة الشرائية للمستهلكين، وذلك بجانب ارتفاع مخصص دعم الخبز والسلع الغذائية والذي ارتفع من 87 مليار جنيه في عام 2022/2021 إلى 90 مليار جنيه في موازنة 2023/2022 (تصريح لوزير المالية)، منها 54 مليار جنيه لدعم رغيف الخبز الذي يستفيد منه نحو 71 مليون نسمة (ارتفع دعم رغيف الخبز من 60 قرشاً قبل الأزمة إلى 75 قرشاً حالياً) ودقيق المستودعات، و36 مليار جنيه دعم سلع البطاقات التموينية التي يستفيد منها ما يقرب من 63,3 مليون نسمة (نشرة مركز معلومات مجلس الوزراء، 21 يوليو 2022)، كما كان لارتفاع الأسعار خطورتها على الموازنة العامة للدولة.

التخوف من تناقص المخزون الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية، وخاصة القمح في حالة استمرار، أو تفاقم تداعيات الأزمة، أو عدم التزام منتجي القمح المحليين بتوريد الكميات المستهدفة لوزارة التموين والتجارة الداخلية.

الاضطرار إلى إلغاء بعض صفقات توريد السلع الغذائية، لارتفاع السعر الوراد بالعقد.

وفي خضم هذه التداعيات وفي ضوء سعي دول العالم نحو تعزيز سبل التعاون على المستوي الدولي للتخفيف من تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي والتغذوي على الدول النامية الأكثر تأثرًا بالأزمة، ومنها مصر، فقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في 29 يونيو من العام الجاري على إتاحة تمويل جديد لمصر تبلغ قيمته نحو 500 مليون دولار كمشروع طارئ لدعم الأمن الغذائي، ودعم الإصلاحات التي ستساعد على تحسين النتائج التغذوية.

ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع Emergency Food Security and Resilience Support Project في ضمان الإمداد قصير الأجل بالقمح، والمساعدة في تعزيز قدرة البلاد على الصمود في مواجهة الأزمات الغذائية، ومساعدة الحكومة المصرية في ضمان توفير الخبز للأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً بشكل دائم. وبالإضافة إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام، فإن هذا المشروع يدعم الجهود الوطنية المتعلقة بالمناخ عن طريق زيادة قدرة البلاد على الصمود في مجال الزراعة.[3]

كما يتضمن هذا المشروع الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات التداخلية، بما في ذلك الاستثمارات لتحديث صوامع القمح وتوسيع الصوامع المقاومة لتقلبات

[3] https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P178926/

المناخ للحد بدرجة كبيرة من الكميات المهدرة والمفقودة من المحصول، فضلاً عن تطبيق برامج الإرشاد الزراعي والتدريب للمزارعين والتي تشجع الممارسات الزراعية المراعية للمناخ.

وسيمول هذا المشروع المشتريات الحكومية من واردات القمح بما يعادل شهراً واحداً من الإمدادات لبرنامج دعم الخبز لصالح نحو 70 مليون مصري. وسيساند هذا المشروع أيضًا جهود الدولة لتحسين الإنتاج المحلي للحبوب على نحو مستدام، وتدعيم استعداد مصر وقدرتها على الصمود أمام الصدمات المستقبلية.

وفي السياق ذاته نحو تدعيم سبل التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الآثار السلبية الناجمة عن الحرب، فقد اتفقت كل من مصر والأردن في 24 يوليو 2022على صياغة وتفعيل خطة عمل مشتركة في مجال الأمن الغذائي على أن يتم تفعيلها خلال شهر واحد، وعلى أن يتم تنفيذ الخطة بالتعاون مع القطاع الخاص، مع التركيز على الأنشطة التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي الاستراتيجي وتحقيق التكامل.[4]

من ناحية أخري، ونظرًا لارتفاع أسعار الغلال والحبوب في الأسواق العالمية إلى أعلى معدلاتها بنسبة تصل إلى 160% مقارنة بالأسعار قبل اندلاع الأزمة. كما أن كافة المؤشرات تشير إلى احتمال حدوث المزيد من تفاقم حجم التحديات المقبلة. فقد اجتمع سفراء دول مجموعة السبع الصناعية بشأن مساندة مصر في تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة أزمة الحبوب التي تسببت فيها روسيا، وذلك من خلال زيادة حجم الدعم المقدم لأنشطة برنامج الغذاء العالمي في مصر، وفي أطر إقليمية مثل الاتحاد الشامل للأمن الغذائي(GAFS) ، أو من خلال مبادرة المرونة الزراعية والغذائية(FARM) ، أو من خلال دعم الحكومة المصرية بمساعدات ثنائية وفي أطر وطنية.[5]

3.الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للتحوط ومواجهة تداعيات الحرب

اتخذت الحكومة فيما قبل الحرب الروسية–الأوكرانية عدداً من الاجراءات الاستباقية لتأمين الاحتياجات من السلع الاستراتيجية الغذائية، ومع بداية جائحة كوفيد–19 أضافت الحكومة المصرية المزيد من السياسات والإجراءات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها مردودًا إيجابيًا في سرعة التعافي من تلك الأزمة، والتخفيف من تداعيتها الصحية والاقتصادية. ومع بداية الأزمة الروسية الأوكرانية عملت الحكومة على عدد من المسارات المتوازية لتحقيق الأمن الغذائي، حيث اتخذت المزيد

[4] https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/28/us-500-million-project-will-help-to-strengthen-egypt-food-and-nutrition-security/

[5] https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/

من التدابير والسياسات الزراعية والإجراءات التنظيمية الأكثر تشدداً وعمقاً واتساعاً وتنوعاً لتأمين الاحتياجات الغذائية، ومواجهة المخاطر التي قد تحول دون ذلك، والتخفيف من الضغوط الملقاة على الاقتصاد المصري وعلى المواطنين وخاصة محدودي الدخل منهم، نذكر منها ما يلي:

- **تشجيع المزارعين على زيادة معدلات توريدهم للأقماح المحلية** إلى هيئة السلع التموينية الممثلة لوزارة التموين والتجارة الداخلية من خلال تقديم عدد من الحوافز والتسهيلات منها:

- الإعلان عن تحديد سعر توريد القمح ولأول مرة منذ عدة سنوات قبل موعد الزراعة وليس بعد موعد حصاد المحصول كما هو كان معمولاً به سابقاً.
- رفع سعر توريد القمح بحوالي 100 جنيه ليرتفع من 720 جنيه للأردب خلال موسم 2021/2020 إلى 820 جنيه للأردب خلال موسم 2022/2021 بما يحفز المزارعين على زراعة مساحات إضافية من القمح، وزيادة إنتاجيته، وتحفيزهم على التوريد الحكومي لحصة من إنتاجهم.
- إقرار حافز سعري إضافي بقيمة قدرها 65 جنيهاً لكل أردب من القمح يتم توريده.
- إصدار القرار الوزاري رقم (49) لعام 2022 في 2022/3/14 لتنظيم التداول والتعامل مع القمح لموسم حصاد عام 2022، والذي تضمن إلزام المزارعين منتجي القمح بتوريد ما لا يقل عن 12 أردب عن كل فدان قمح إجبارياً إلى جهات التسويق الحكومية التي تلتزم بالسداد الفوري لقيمة القمح المورد بحد أقصى 48 ساعة من تاريخ الاستلام، ولذا فقد دبرت الحكومة مبلغ قدره 36 مليار جنيه لشراء ستة ملايين طن من القمح المحلي، المتوقع توريدها.
- وتجدر الإشارة أنه رغم هذه الحوافز السعرية فإن هدف الدولة من وراء ذلك لم يتحقق حيث بلغ ما تم توريده من القمح المحلي حتى آخر شهر يوليو من العام الحالي –ينتهي موسم الحصاد والتوريد بنهاية شهر أغسطس من ذات العام–نحو 4 ملايين طن بلغت قيمتها 23 مليار جنيه تم تسديدها للمزارعين، بدلاً من الكمية المستهدف توريدها والبالغة 6 مليون طن، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن سعر التوريد الجديد مازال يقل عن السعر العالمي للقمح من جهة، وعن سعر شراء تجار القمح من القطاع الخاص للقمح المحلي من جهة أخرى. وقد حددت إحدى الدراسات (هدى النمر، 2022) أن السعر المناسب والمحفز لتوريد القمح المحلي يجب إلا يقل عن 1000 جنيه للطن (عندما كان السعر

العالمي للقمح 400 دولار/ للطن)، وكان يعني سعر التوريد المقترح أن كل مليون طن تشتريه الدولة من الفلاح بسعر ألف جنيه سيحقق وفراً للموازنة العامة للدولة قدره نحو 183 مليون جنيه عنه في حالة استيراده من الخارج، فضلاً عن توفير العملة الصعبة اللازمة للاستيراد.

- التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية بعدد من المشروعات الزراعية القومية، منها مشروع استصلاح مليون ونصف مليون فدان، ومشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي، مشروع توشكى بصعيد مصر، والتحسين الوراثي لسلالات الماشية، وذلك بجانب التوسع في إنتاج أصناف التقاوي المنتقاة عالية الإنتاجية.
- وللحد من تداعيات الأزمة بنقص الكميات المتاحة من الإمدادات الدولية للسلع الغذائية اتجهت مصر إلى تنويع مناشئ الاستيراد للسلع الغذائية، حيث يتم حالياً استيراد القمح من نحو 22 منشأ معتمد من بينها الهند، والمجر، ولاتفيا، وبراجواي، وبولندا، وبلغاريا، وكازخستان، ورومانيا، وغيرها.
- وفي سبيل احتواء التضخم الناتج عن أزمتي كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية تدخلت الحكومة بمجموعة من تدابير ومبادرات أخرى متعددة، منها تدابير ومبادرات قامت بها وزارات الزراعة واستصلاح الأراضي، والداخلية، وجهاز الخدمة الوطنية لبيع السلع بأسعار مخفضة من خلال نحو 233 سيارة ومنفذ بيع متنقل، وتشديد الرقابة على الأسواق، وتكليف المحافظين بمتابعة حركة الأسواق وتوافر السلع بصفة يومية، واتخاذ المزيد من الإجراءات القانونية ضد المخالفين من منتجي ومسوقي السلع الغذائية، وذلك بجانب توحيد وتحديد سعر الخبز الحر، ووضع العديد من الجزاءات لمعاقبة المخالفين من أصحاب المخابز.
- مراعاة للبُعد الاجتماعي وتخفيف آثار الأزمة على محدودي الدخل والفقراء، من خلال:
  - تخصيص 130 مليار جنيه لتمويل حزمة حماية اجتماعية، وتخفيف حدة الموجة التضخمية المستوردة على الفئات الأولى بالرعاية، والقطاعات الأكثر تأثراً (بيان صادر عن وزارة المالية).
  - ضم 450 ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة.
  - زيادة مخصصات الدعم العيني والنقدي وزيادة المرتبات والمعاشات.

- منع تصدير بعض السلع والمنتجات الغذائية لمدة ثلاثة شهور، ومنها الفاصوليا المطحونة، والعدس، والقمح، والدقيق بأنواعه، والفول، والمكرونة بأنواعها، على الرغم من أن هذا الإجراء قد يعرض الاحتياطي النقدي للمخاطر نتيجة لمنع الصادرات، إلا أنه يصب في مصلحة المواطن بتأمين الحد الأدنى من الأمن الغذائي، بجانب إصدار قرار يمنع التعامل مع الأقماح المحلية إلا في الأماكن التي تحددها وزارة التموين.

- **تأمين الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية لما يقرب من ستة أشهر** حيث يصل حالياً إلى سبعة أشهر للقمح، و سبعة أشهر للسكر، و3,3 شهر للأرز، و5,6 للزيوت، و سبعة أشهر للحوم (تصريح لوزير التموين في 2020/7/27)، الأمر الذي دفع الحكومة للعمل على زيادة السعات التخزينية للصوامع والبالغ عددها 75 صومعة، (وتطوير الشون والهناجر والبناجر) من نحو3,4 مليون طن حالياً، لتصل إلى نحو 5- 6,5 مليون طن بحلول عام 2025/2024) وذلك في إطار المشروع القومي لتطوير الصوامع) تستوعب مخزون يصل إلى ثمانية شهور بدلاً من ستة أشهر.

4.سُبل مواجهة تداعيات الحرب الروسية -الأوكرانية على الوضع الغذائي في مصر

مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية لأكثر من خمسة أشهر وما يقترن بها من الغموض وعدم اليقين بنتائجها ونهايتها، تعددت التحليلات والتوقعات حول مسار، وحدة نتائج هذه الحرب، والمدة الزمنية المتوقع أن تستغرقها، وتوقيت توقفها. وطرحت تلك التحليلات عدداً من السيناريوهات تباينت مبرراتها ونتائجها وفقاً للجهات القائمة بتلك التحليلات والمنظور الذي تعتمد عليه في التعامل مع السيناريوهات المحتملة. وقد اتفقت معظم هذه التحليلات على استبعاد احتمال التوصل إلى تسوية للأزمة في الأمد القريب، ومن ثم فمن المتوقع استمرار الصراع لفترة طويلة نسبياً بما قد يعني إطالة زمن الحرب لما يقرب من عام، ومن ثم تفاقم تداعيتها، كما أشار البعض من الخبراء الاقتصاديين أنه حتى ما إذا انتهت الحرب قريباً فإن أثارها قد تمتد لمدة عامين.

وفي هذا السياق فقد أفادت الأسكوا في أحدث تقاريرها عن آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية إلى أنه أصبح من الضروري تصميم استراتيجيات للأمن الغذائي قائمة على الأدلة

وتجاوز مجرد توافر الغذاء للتطرق إلى غيره من ركائز الأمن الغذائي، وهي إمكانية الحصول على الغذاء، والاستفادة منه، واستقرار إمداداته (الأسكوا، يوليو2022)

وفي ظل هذا الوضع على الحكومة مواصلة العمل على اتخاذ المزيد من التدابير والسياسات في إطار استراتيجية للأمن الغذائي لمواجهة تبعات الأزمة وتقليل المخاطر المتوقعة منها، والعمل على تعظيم الفرص الواعدة التي يمكن أن تفرزها هذه الأزمة، مع التأكيد على أهمية إلا يتم ذلك بمعزل عن تدابير التعامل مع أزمتي التغيرات المناخية المحتملة، واحتمالات نقص المياه بسبب سد النهضة. ويمكن في هذا الإطار طرح آليات العمل الممكنة الآتية:

1.4. آليات التحوط من نقص الإمدادات الدولية من السلع الأساسية

- **الاستمرار في تنويع الشركاء التجاريين ومصادر الإمداد بالسلع الغذائية** للتخفيف من إمكانية التعرض لصدمات الأسعار العالمية، مع إعطاء الأولوية للدول الأقل سعراً، والأقرب مسافة لتقليل تكلفة الشحن والتأمين والخدمات اللوجستية.
- **النظر في إعادة التعامل بنظام الصفقات المتكافئة مع روسيا (في ظل الظروف الحالية)**، كأن يتم السماح بسداد مستحقات مصر من الشركات الروسية المستوردة للخضر والفاكهة المصرية مقابل قيمة ما يتم استيراده منها من القمح.
- **تحسين البنية التحتية الخاصة بالاستيراد** وذلك من خلال العمل على زيادة السعات التخزينية للصوامع لتكوين احتياطي استراتيجي لا يقل عن ستة أشهر، وذلك بجانب تحسين إدارة سلسلة إمدادات الواردات من السلع الغذائية.
- **التوسع في إبرام العقود الآجلة لضمان تثبيت أسعار الشراء عند وقت التعاقد من ناحية**، وكذا توفير الإمدادات بالكميات المطلوبة وفي التواريخ المتفق عليها مسبقاً من ناحية أخرى.

2.4. آليات زيادة الإنتاج المحلي للإحلال محل الواردات

أن زيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية التي يتم استيرادها من الخارج يتطلب إعادة رسم السياسة الزراعية بما يحقق إنتاج المزيد من الغذاء في ظل تداعيات أزمة الحرب الروسية –الأوكرانية، والتغيرات المناخية المرتقبة وذلك من خلال:

- **التوسع الأفقي التدريجي في زراعة المحاصيل الاستراتيجية** التي تحقق فيها مصر نسب اكتفاء ذاتي منخفضة، ويأتي في مقدمتها المحاصيل الزيتية (عباد الشمس، وفول الصويا) والقمح،

والذرة الصفراء، والبقول (عدس، وفول) وذلك بأراضي الاستصلاح الجديدة في شمال سيناء، والدلتا الجديدة، ومحور الضبعة، وغرب المنيا، وتوشكى، وشرق العوينات، على إلا تقل المساحة المخصصة لتلك المحاصيل عن 30% من إجمالي المساحة المستصلحة، وذلك في إطار تراكيب محصولية ملزمة.

- **التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية بأراضي الدلتا القديمة** – مع تطبيق الممارسات الزراعية الحديثة الموفرة لمياه الري–على حساب بعض المساحات التي تزرع حالياً بالخضروات والفاكهة، والتي يمكن زراعتها بمشروع ال 100 ألف فدان صوبة، حيث إمكانية تطبيق التقنيات الحديثة، والتي تتسم الزراعة بها بالإنتاجية الأعلى، والأقل استهلاكاً للمياه، والجودة المرتفعة.

وفي هذا السياق نجحت مصر بالفعل هذا العام في إضافة 350 ألف فدان قمح بمشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي، ومن المستهدف إضافة مساحة مماثلة العام القادم، كما اتخذت الحكومة إجراءات محفزة للتوسع في الزراعات التعاقدية لمحاصيل عباد الشمس وفول الصويا والذرة.

- **التوسع الرأسي باستنباط الأصناف الجديدة وإنتاج التقاوي المنتقاة عالية الإنتاجية،** ومبكرة النضج والمقاومة للجفاف والملوحة وللتغيرات المناخية، وتوفيرها للمزارعين بأسعار مخفضة بما يساعد على زيادة إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية.
- **تقديم المزيد من الدعم والحوافز للمزارعين ورفع سعر توريد السلع الاستراتيجية** (القمح، والمحاصيل الزيتية، والذرة) للأجهزة الحكومية، أو للمصانع، بما لا يقل عن الأسعار العالمية (وبما يحقق صافي عائد يقترب من نظيره للمحاصيل المنافسة) لتكون حافزًا للمزارعين على التوسع في إنتاج تلك المحاصيل وتوريد الجزء الأكبر منها إلى الجهات المعنية بعيداً عن التعامل مع التجار في السوق الحر.
- **التوسع في مشروعات الثروة الحيوانية،** وتوفير السلالات المحسنة وراثيًا عالية الإنتاجية والأكثر تكيفاً مع الظروف المحلية، والتغيرات المناخية، والعمل على تنمية المراعي الطبيعية.
- **دعم الاستثمار الزراعي خارج الحدود المصرية** والبحث عن فرص استثمارية زراعية في الدول الأفريقية –أو غيرها من الدول–التي تمتلك وفرة أرضية ومائية كبيرة، ولديها الرغبة السياسية المحفزة على جذب الاستثمارات الزراعية المصرية، وخاصة في مجال إنتاج المحاصيل الزيتية، وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي محليًا من جهة، وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة تحمل في طياتها العديد من المستهدفات للتوسع الأفقي والرأسي للمحاصيل الزراعية، والتوسع في الإنتاج الحيواني والداجني، وقد تفرض ظروف الأزمة الحالية إعادة النظر في تلك المستهدفات وآليات وآجال تحقيقها بما يضمن توفير أكبر قدر من الإمدادات الغذائية للتحوط أمام تداعيات تلك الأزمة، والتخفيف من آثارها.

ولتحقيق تلك المستهدفات فإن الأمر قد يتطلب ضرورة اتخاذ التدابير التي من شأنها الحد من التحديات التي قد تقف عقبة أمام تحقيق تلك المستهدفات، ويأتي في مقدمتها تحسين مناخ الاستثمار الزراعي (بتحديث قانون الزراعة، وتيسير إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة للمستثمرين، ونشر الزراعة التكاملية، والتعاقدية، والذكية مناخياً للتكيف مع التغيرات المناخية، ومراجعة السياسات الائتمانية والإقراضية المتعلقة بالاستثمار الزراعي...وغيرها). فضلًا عن تطوير منظومة الإرشاد الزراعي واستخدام التقنيات الزراعية المبتكرة من خلال، دعم أجهزة البحث العلمي الزراعي والتطوير التكنولوجي، واعتماد مصادر تمويل مبتكرة لمنتجي الحاصلات والسلع الغذائية، وتطوير منظومة المعلومات الزراعية، وذلك بجانب الحرص على دعم وتجميع صغار المزارعين في إطار تنظيمي تطوعي.

3.4. آليات احتواء التضخم وتداعياته الاجتماعية

- إعطاء أولوية مطلقة لتلبية احتياجات البلاد الاستيرادية من السلع الغذائية الاستراتيجية وأهمها القمح /الزيوت النباتية /الذرة /اللحوم /البقوليات وذلك من خلال.[6]
- زيادة الاعتمادات الاستيرادية المقررة.
- تنويع مناشئ التوريد والطرح المبكر للمناقصات وإبرام الصفقات.
- مواصلة استثناء السلع الاستراتيجية من القواعد الجديدة لنظام الاعتمادات المستندية بالإبقاء على التعامل بمستندات التحصيل.
- التوسع في نشر الزراعة التعاقدية للمحاصيل التصنيعية، ويأتي في مقدمتها المحاصيل الزيتية والذرة.
- سرعة إطلاق البورصة السلعية التي من المخطط أن يتم خلالها تداول السلع الاستراتيجية (القمح، والزيوت، والأرز، والذرة، والدواجن المجمدة، وغيرها من السلع التموينية)، وذلك عبر

[6] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الدراسة الاقتصادية حول الأزمة الروسية – الأوكرانية وتبعاتها على الاقتصاد المصري وسُبل المواجهة.

منصة تجارة إليكترونية، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى خفض أسعار المستهلك والحد من التضخم، والحد من الممارسات الاحتكارية للسلع، وتحديد سعر عادل لمنتجي تلك السلع وتحسين قدرتهم التفاوضية، ودمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة المحلية والعالمية ومعالجة القصور في أسواق السلع الغذائية.

وإن كان ذلك يتطلب ضرورة العمل على تذليل الصعاب التي يمكن أن تواجه عمل هذه البورصة وأهمها تعدد الوسطاء وصعوبة توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالسلع الزراعية.

- إحكام الرقابة التموينية على الأسواق لمنع تجاوزات التجار غير المبررة في رفع الأسعار، والتوسع في إقامة الشوادر والمبادرات المختلفة لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة.
- الحفاظ على المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الاستراتيجية، والعمل على زيادته إذا ما استمر أمد الحرب.
- زيادة أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية من خلال إجراء عمليات تحديث دورية لقوائم المستفيدين وفقاً لمعايير استهداف جيدة للفئات الأكثر استحقاقاً من المواطنين.
- تدعيم برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار التضخم. وتجدر الإشارة أنه في هذا السياق أن قد صدر خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس الجاري عدداً من القرارات الرئاسية الجديدة لحماية الأسر المصرية من تداعيات الحرب، تحددت إجمالي تكلفتها بنحو 11 مليار جنيه موزعة ما بين الخزانة العامة للدولة (8,5 مليار جنيه)، ومنظمات التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي (2,4 مليار جنيه)، وأهم هذه القرارات:

- زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة مرة أخرى بضم مليون أسرة إضافية للبرنامج ليصبح حجم المستفيدين أكثر من 20 مليون مواطن على مستوى الجمهورية (حوالي خمسة مليون أسرة).
- صرف مساعدات استثنائية لعدد تسعة مليون أسرة (بإجمالي 37 مليون مواطن) لمدة ستة أشهر، يتم صرفها من خلال بطاقات ميزة أو بطاقات التموين ومستهدف منها أصحاب المعاشات (ممن يحصلون على معاش شهري يقل عن 2500 جنيه) والأسر الأكثر احتياجاً، وأيضا بعض الفئات من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة (ممن يتقاضون مرتب أقل من 2700 جنيه شهريًا).

- زيادة دعم بطاقات التموينية بنحو 100 جنيه للأسرة الواحدة، و200 جنيه للبطاقة المسجل عليها 2–3 أسر، و300 جنيه للبطاقة المسجل عليها أكثر من ثلاثة أسر.
- التوسع في طرح كراتين من السلع الغذائية المدعمة بأكثر من نصف التكلفة بواقع 2 مليون كرتونة شهرياً لمدة ستة أشهر، يتم توزيعها بالمناطق الأكثر فقراً من خلال منافذ القوات المسلحة، والداخلية، والتموين.

4.4.آليات ترشيد الاستهلاك من القمح

بلغ متوسط استهلاك الفرد من القمح في مصر عام 2020 حوالي 156 كجم في السنة (جهاز التعبئة العامة والاحصاء) وهو معدل مرتفع يفوق ضعف المتوسط العالمي. ومن ثم فإن الأمر يتطلب العمل على ترشيد الاستهلاك المحلي من القمح وذلك من خلال:

- **إنتاج رغيف الخبز بالاعتماد عل مكونات أخرى بديلة لدقيق القمح**، وذلك من خلال خلط دقيق القمح ببدائل أخرى منها دقيق الشعير، والبطاطا، وكسر الأرز، والكينوا. وقد تم منذ عشرات السنين إجراء العديد من البحوث العملية والتطبيقية (الجماعية والفردية) بهذا الشأن. ومن الفرص الواعدة التي أفرزتها الأزمة توجه اهتمام الدولة بالفعل خلال الآونة الأخيرة نحو إنتاج رغيف الخبز المخلوط بالبطاطا البيضاء ونشر تجربة تطبيقه بمحافظة الوادي الجديد.
- **العمل على تقليل الفاقد من القمح والدقيق** خلال مراحل التسويق والتداول والتصنيع المختلفة.
- **تعديل نسبة استخراج الدقيق من طحن القمح** برفع النسبة إلى 87,5% بدلاً من 82% من أجل زيادة المتاح من الدقيق، والحفاظ على المخزون الاستراتيجي من القمح، ومن المتوقع أن يتم تطبيق هذا الإجراء لرغيف الخبز المدعم بداية من شهر يوليو 2022.
- **العمل على مواصلة حملات التوعية الإعلامية الجماهيرية** بأهمية ترشيد الاستهلاك، وتنمية الثقافة الاستهلاكية.
- **تحسين كفاءة استهداف منظومة دعم الخُبز** لاستبعاد الفئات غير المستحقة للدعم منها.

المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2021). النشرة السنوية للتجارة الخارجية. https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&YearID=23614
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2022). دليل مرصد الأمن الغذائي في المنطقة الغربية.
  - دليل-رصد-أمن غذائي-منطقة-عربية/https://www.unescwa.org/ar/publications
- أندرو ستانلي. (2022). الحرب تشعل أزمة الغذاء. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/war-fuels-food-crisis-picture.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (2022). ورشة عمل حوار الخبراء" حول قطاع الصناعات الغذائية. https://www.idsc.gov.eg/News/View/15780.
- منظمة الأغذية والزراعة. (2022). بيان صحفي مشترك حول التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية: انعدام الأمن الغذائي الحاد يبلغ مستويات مرتفعة جديدة. https://www.fao.org/newsroom/detail/global-report-on-food-crises-acute-food-insecurity-hits-new-highs/ar
- هدي صالح النمر. (2020). التعديات على الأراضي الزراعية، الخسائر وسُبل المواجهة.
- هدي صالح النمر. (2022). إمكانية زيادة أسعار توريد المحاصيل الزراعية الاستراتيجي.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2022). دراسة اقتصادية حول الأزمة الروسية-الأوكرانية وتبعاتها على الاقتصاد المصري، وسُبل المواجهة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (2022). الرؤية الموحدة لتحقيق الأمن الغذائي-السُبل الكفيلة لحماية الأمن الغذائي ودعم القطاع الزراعي.

ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية

- Data, UN COMTRADE Statistics. (2021). International Trade Statistics. Available at https://comtrade.un.org/.
- Emad, M., & Adel, S. (2022). Repercussions of the Russian-Ukrainian war on food security in Egypt. Forum for Development and Human Rights (FDHRD). Available at https://www.fdhrd.org/.
- Index, F. F. P. (2022). Global report on food crises. FAO: Rome, Italy. Available at https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000138913/download/?_ga=2.216652821.2017991493.1655896211-200013091.1655896211
- WFP (World Food Program) and FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). (2021). Hunger Hotspots. FAO-WFP Early Warnings on Acute Food Insecurity. March to July 2021 outlook. Available at

https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000136243/download/?_ga=2.8208050.1694971401.1648113527-1798299222.1648008591

- World Food Program. (2022). Global food crisis: Update on the World's unprecedented needs: situation report. Available at https://www.wfp.org/publications/global-food-crisis-2022.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية

- https://eg.usembassy.gov/g7-ambassadors-on-food-security-g7-stand-to-support-egypt-in-grain-crisis-caused-by-russia/
- https://impact.economist.com/sustainability/ project/food-security-index/
- https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P178926/
- https://www.unescwa.org/sites/publiatcaions
- https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/04/10/russian-invasion-to-shrink-ukraine-economy-by-45-percent-this-year
- https://farmpolicynews.illinois.edu/2022/05/prices-of-most-fertilizers-continue-rise-as-wheat-prices-climb-on-supply-concerns/
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/28/us-500-million-project-will-help-to-strengthen-egypt-food-and-nutrition-security/
- https://enterprise.press/ar/issues/2022/07/25/%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%AA%D8%B7%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A5%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA/